نشرة صندوق النقد الدولي

استراتيجية صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي يدفع بالإصلاحات في نظام حوكمته والصلاحيات المنوطة به

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٨ يونيو ٢٠١٠

الألومنيوم في مدينة باركارينا البرازيلية: الصندوق سيساعد بلدان مجموعة العشرين في تحليل كيفية التوفيق بين أطر السياسات والتوقعات الاقتصادية (الصورة: Werner Rudhart/DPA)

- الدفع لاستكمال إصلاحات الحوكمة في الصندوق بحلول يناير ٢٠١١
- إصلاحات أخرى قيد البحث في نظام الإقراض
- زيادة التركيز على الآثار الانتشارية وقضايا القطاع المالي

مع المشقة التي تواجه الاقتصاد العالمي في تبديد المخاوف إزاء تراكم الدين العام في كثير من الاقتصادات المتقدمة وما تبقى من آثار الأزمة، يمضي الصندوق في إجراء مزيد من الإصلاحات للتأكد من استمرار استجابته الفعالة لاحتياجات أعضائه البالغ عددهم ١٨٦ بلدا.

ويتصدر الأولويات إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق، حيث أوشك الموعد النهائي المقرر له شهر يناير ٢٠١١. كذلك يتضمن جدول الأعمال تغييرات أخرى في أدوات الإقراض المستخدمة في الصندوق، بالإضافة إلى تحسين فعالية تحليله للسياسات والمشورة التي يقدمها بشأنها.

وفي هذه المقابلة، يناقش السيد رزا مقدم، مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في الصندوق، التحولات الاستراتيجية الجارية في طريقة عمل الصندوق وتفاعله مع بلدانه الأعضاء.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هي أهم أولويات الصندوق والعالم يمر بنوبة أخرى من عدم الاستقرار؟**

مقدم: رغم دلائل التعافي المبكرة، لا يزال القطع بأننا تخطينا الأزمة أمرا غير ممكن، ولا تزال هناك تحديات باقية. ففي الشهور الأخيرة، أصبحت المخاطر السيادية أكبر ولا تزال المخاوف المرتبطة بها قائمة من حيث مدى صحة القطاعات المالية في البلدان المختلفة. وهناك قضايا أخرى يمكن أن تهدد التعافي الاقتصادي أيضا، ومنها عدم وجود توافق في الآراء على المستوى العالمي حول كيفية تحسين التنظيم في القطاع المالي، وحالة البطالة المتجذرة، والتدفقات الرأسمالية المفرطة في التقلب.

وبرنامج عمل الصندوق ــ وهو بيان بأولوياتنا يصدر مرتين سنويا ــ يهدف إلى مساعدة بلداننا الأعضاء على معالجة هذه التحديات.

وسيواصل الصندوق رصد تطورات الاقتصاد العالمي واتخاذ ما يلزم حيالها، من خلال أهم تقاريرنا التحليلية ــ *آفاق الاقتصاد العالمي* و *تقرير الاستقرار المالي العالمي*. وسنواصل التركيز أيضا على التطورات في كل بلد عضو عن طريق أعمال الرقابة والإقراض، والربط بين المنظورين الثنائي والمتعدد الأطراف من خلال استحداث تقارير تتناول الآثار الانتشارية. وسنستمر في أداء دورنا في تشجيع النمو القوي والمتوازن على أساس قابل للاستمرار، من خلال مساعدة بلدان مجموعة العشرين في تحليل كيفية التوفيق بين أطر سياساتها والتطورات المتوقعة لاقتصاداتها.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما العمل الجاري لضمان توافر الأدوات المناسبة والأموال الكافية لدى الصندوق من أجل إقراض البلدان التي قد تحتاج إلى مساعدته؟**

مقدم: تم إنجاز الكثير بالفعل في هذا الصدد. ولعلكم تذكرون كيف أجرينا إصلاحا شاملا لكل أطر الإقراض في الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩، مضيفين إلى مجموعة أدواتنا القائمة خيارات جديدة للتمويل الوقائي. وقد حصلنا على زيادة كبيرة أيضا في موارد الصندوق من خلال الإقراض التكميلي. وإلى جانب هذه التغييرات، تم تسجيل رقم قياسي جديد في حجم تدفق التزامات الإقراض الجديدة على مدار ١٢ شهرا، حيث تجاوز التزامات الإقراض في أي فترة ١٢ شهرا سابقة (راجع الرسم البياني). وفي ذلك إشارة لتلبيتنا احتياجات البلدان الأعضاء، وإن كان يلزم إجراء المزيد من الإصلاحات وهي في الطريق بالفعل.

موافقات الإقراض من الصندوق في مستوى غير مسبوق

أزمة الاقتصاد العالمي وإصلاح أدوات الإقراض أديا إلى زيادة موافقات الإقراض في عام ٢٠٠٩

(حجم موافقات الإقراض السنوية، بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

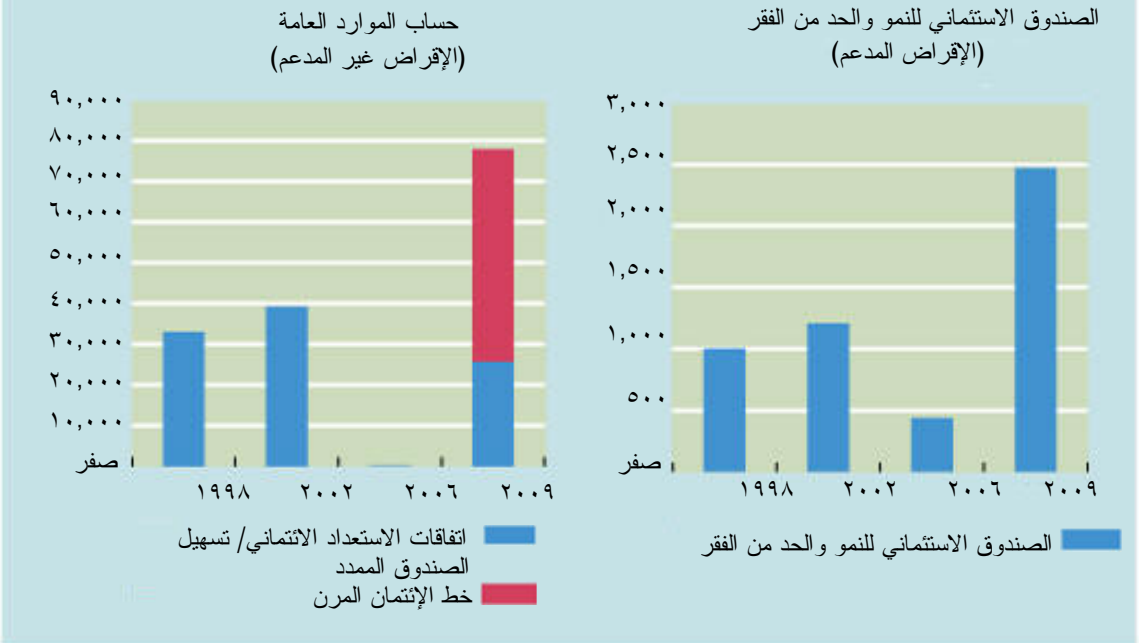

وأثناء الاجتماعات السنوية التي عقدت في اسطنبول في أكتوبر ٢٠٠٩، قامت لجنة تسيير السياسات في الصندوق، وهي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، بدعوة الصندوق إلى "مراجعة صلاحياته بحيث تغطي كل أنواع السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي." وتلبية لهذه الدعوة، نعكف الآن على تقييم دور الصندوق في الرقابة والتمويل وفي ضمان استقرار النظام النقدي الدولي.

ورغم أن مراجعة الصلاحيات لم تكتمل بعد، فنحن نعلم أن فعالية الصندوق تعتمد بدرجة كبيرة على جودة الرقابة وتأثيرها. فمشاوراتنا السنوية مع البلدان الأعضاء (والمعروفة باسم عملية مشاورات المادة الرابعة) تحظى بتقدير واستحسان من بلداننا الأعضاء، ولكننا ينبغي أن نزيدها قوة حتى يتعزز تأثيرها. ويمكن أن يتم التحسين من خلال التركيز بدقة أكبر على المخاطر النظامية والآثار الانتشارية، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا المالية والاقتصادية الكلية.

"أبرزت هذه الأزمة الترابط القائم بين أجزاء الاقتصاد العالمي، وعززت الإدراك لوجوب أن تحظى الاقتصادات الكبرى والأكثر ديناميكية بتمثيل أفضل حتى تتحقق الفعالية للجهود متعددة الأطراف من أجل تدعيم النمو والاستقرار."

وبالنسبة للإقراض، نهدف إلى زيادة القدرة على منع الأزمات والحفاظ على الثقة في النظام. ونحن نقوم حاليا ببحث كيفية تدعيم أدواتنا الحالية، ويمثل برنامج العمل خطوة أخرى نحو تحقيق هذا الهدف، حيث ينظر في إدخال تحسينات على خط الائتمان المرن، وإمكانية إنشاء خط ائتمان وقائي لخدمة مجموعة أكبر من البلدان الأعضاء، وآلية جديدة متعددة البلدان لاستئصال العدوى من الأحداث النظامية، والتعاون مع ترتيبات التمويل الإقليمية.

وقد ساهم التوسع في اتفاقات الإقراض القائمة لدى الصندوق بدور بارز في استقرار الاقتصاد العالمي حين كانت الأزمة في ذروتها. وفي نفس الوقت، أكدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أن الصندوق ينبغي أن يظل مؤسسة قائمة على الحصص تمتلك قاعدة إيرادات دائمة. وبطبيعة الحال، سيكون تحديد الحجم المناسب للصندوق بمثابة عنصر جوهري في المناقشات المعنية بالمراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص المقرر إجراؤها هذا العام.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما الدروس المستفادة من برامج الإقراض التي وُضِعَت لمساعدة البلدان على الخروج من الأزمة؟**

مقدم: رد الفعل الإيجابي تجاه البرامج المدعمة بموارد الصندوق برهن على قيمة التمويل الفعلي والطارئ، وقيمة تصميم أدوات تتلاءم مع قوة السياسات في كل بلد. وقد أدى التركيز على احتياجات البلدان ومراعاة ظروف كل منها إلى تيسير التحرك على مستوى السياسات وإتاحة التمويل اللازم للوقاية من ضربات أسوأ أزمة عالمية منذ ثلاثينات القرن الماضي. وساعدت البرامج المدعمة بموارد الصندوق على وجه العموم في تجنيب البلدان عواقب أسوأ، حيث كان معظم التعديل في الموازين الخارجية أقل حدة مما حدث في الأزمات السابقة، وتمكنت سياسة المالية العامة في معظم الحالات من توفير ما تتطلبه الأزمة والتكيف مع الظروف المتغيرة.

وكانت الشروط الأولية المرتبطة بالبرامج أكثر تركيزا مما كانت عليه في الماضي، كما أن الالتزام بها أفضل حتى الآن. لكن هناك تحديات جسيمة أمامنا، لا سيما في مجال تخفيض الدين العام وتنفيذ إصلاحات هيكلية صعبة لكنها

داعمة للنمو في نهاية المطاف. وينبغي أن نضع برامج الأزمة قيد المراجعة المستمرة، وهو ما يمثل عنصرا من عناصر برنامج العمل.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **هل تحقق تقدم ملموس في إصلاح نظام حوكمة الصندوق؟**

مقدم: أبرزت الأزمة الترابط القائم بين أجزاء الاقتصاد العالمي، وعززت الإدراك لوجوب أن تحظى الاقتصادات الكبرى والأكثر ديناميكية بتمثيل أفضل حتى تتحقق الفعالية للجهود متعددة الأطراف من أجل تدعيم النمو والاستقرار. ونلاحظ ذلك في زيادة وزن مجموعة العشرين في التعاون الاقتصادي الدولي وفي القوة التي اكتسبها صوت بلدان الأسواق الصاعدة في المحافل متعددة الأطراف.

والاقتصادات الصاعدة تعتمد منهجا استباقيا بحق وتهتم كثيرا بصنع القرار في الصندوق. غير أن هذا "الصوت الأقوى" بحكم الواقع ينبغي أن يترجم رسميا إلى إصلاحات في نظام الحصص والحوكمة في الصندوق.

وفي اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٠، دعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إلى تعجيل إنجاز العمل الكبير الذي لا يزال مطلوبا بشأن طائفة الإصلاحات الكاملة في مجال الحصص وغيرها من جوانب الحوكمة، بما في ذلك اختيار إدارة الصندوق، والمشاركة الوزارية، وتكوين المجلس التنفيذي للصندوق وحجمه، والأغلبيات التصويتية، وتنوع الموارد البشرية لدى الصندوق. وسنواصل العمل بالتعاون الوثيق مع أعضاء الصندوق لدفع هذه الجهود، علما بأن وتيرة العمل يرجح أن تزداد سرعة في النصف الثاني من العام.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هي الخطوات الجارية لضمان الاهتمام بتحليلات الصندوق ومشورته المعنية بالسياسات والعمل وفقا لها؟**

مقدم: زيادة فعالية المشورة التي يقدمها الصندوق لجميع البلدان الأعضاء تمثل هدفا أساسيا لمراجعة صلاحياته. أولا، وارتباطا بالسؤال السابق، يجب تحقيق إصلاح ملموس في نظام الحصص والحوكمة إن أردنا المصداقية في المشورة التي نقدمها لبلداننا الأعضاء.

"التنظيم المالي العالمي، وكذلك الرقابة التي تمثل عنصرا مهما أيضا، مطلبان أساسيان لتجنب تكرار الأزمة."

لكن إلى جانب هذه القضايا الحيوية المتعلقة بالحصص والحوكمة، هناك إصلاحات أخرى يمكن إجراؤها لتعزيز أثر المشورة التي يقدمها الصندوق. ومن هذه الإصلاحات ما أشرت إليه سابقا من زيادة التركيز على الرقابة متعددة الأطراف، بما في ذلك الآثار الانتشارية، انطلاقا من إدراك الترابط المتزايد بين كل أنحاء العالم.

وسوف نسعى أيضا إلى توضيح الإطار القانوني لالتزامات الأعضاء بمقتضى المادة الرابعة عشرة، وسنحاول التوصل إلى سبل تتيح تعبيرا أفضل عن المستخلص من تحليلات القطاع المالي عن طريق دمج تقييمات الاستقرار المالي التي تتم في إطار برنامج تقييم القطاع المالي(FSAP) في أعمال الرقابة بموجب المادة الرابعة على البلدان ذات النظم المالية المؤثرة على النظام المالي العالمي. ومما قد يساهم في تحسين فعالية الرقابة التي يمارسها الصندوق إصدار

قرار بشأن الرقابة متعددة الأطراف لتوضيح دور الصندوق في الحفاظ على الاستقرار النظامي من خلال أعمال الرقابة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **إلى أي مدى تشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى التنسيق الدولي حاليا فيما يتعلق بتنظيم القطاع المالي؟ ما الدور الذي يراه الصندوق لنفسه في المساعدة على تشكيل التنظيم المالي وضمان مستوى أفضل من الإشراف المالي؟**

مقدم: التنظيم المالي العالمي، وكذلك الرقابة التي تمثل عنصرا مهما أيضا، مطلبان أساسيان لتجنب تكرار الأزمة. وهناك عدد من البلدان يحقق تقدما في خطط الإصلاح الداخلي، وهذه الخطط ينبغي تنسيقها دوليا لتجنب العواقب غير المقصودة. وتشارك إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في الصندوق مشاركة نشطة في هذه القضايا، حيث تعمل مع إدارات أخرى في الصندوق ومع البلدان الأعضاء والمنظمات المعنية الأخرى.

كما ذكرت من قبل، إن الإشراف على تنفيذ القواعد التي تحكم التنظيم المالي هو أحد الجوانب المهمة التي تمكِّن الصندوق من أن يكون حاميا فعالا للاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي العالمي. و"برنامج تقييم القطاع المالي" هو أحد الأدوات المتاحة لنا في هذا الخصوص، وهو يدرس ويحدد مواطن القوة والضعف في النظام المالي لكل بلد.

والصندوق بأعضائه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا، وتفاعلاته المنتظمة مع سلطات البلدان الأعضاء، وخبراته الفنية في قضايا القطاع المالي، هو طرف مؤهل لقيادة قضايا القطاع المالي، بالتعاون الوثيق مع مجلس الاستقرار المالي وغيره من الجهات المعنية. وينبغي أن نستفيد إلى أقصى درجة ممكنة من مواطن القوة التي نتمتع بها لتشجيع التوصل إلى نتائج إيجابية من الإصلاح التنظيمي على مستوى العالم.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هي أهم الموضوعات التي تتوقع أن تدور حولها الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي في أكتوبر القادم؟**

مقدم: خلال اجتماعات الربيع، أوضحت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أنها تريد رؤية تقدم في إصلاحات نظام الحصص والأصوات، كذلك في مراجعة صلاحيات الصندوق من خلال توصيات محددة. وأتوقع أن نكون قد مهدنا السبيل قدر الإمكان بحلول شهر أكتوبر لاتفاق على نظام الحصص والأصوات يتسق مع الالتزامات التي تعهدت بها اللجنة في اسطنبول العام الماضي. وأتوقع أن يكون لدينا عدد من المقترحات الملموسة لتحسين أعمالنا الرقابية وتقوية أدوات الإقراض المتوافرة لنا حتى نضمن القدرة الحقيقية على توفير شبكة أمان مالي عالمية فعالة.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.